حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد ومثل شهادة بعض
اهل العاقلة على قتل غير عمرو اي غير اهل العاقلة عند ابي حنيفة وعندهما يقبل
او على قتل واحد منهم اذا ادعى الولي القتل كذا العاقل
موجب غير العمد الدية على العاقلة ذكر في هذا الكتاب تفسيرها واحكامها
المختصة بها شرعي جمع عقلة بمعنى القاتل كالهلك ومرجع مكره وهي الدية وسميت
الدية عقلا ومعقلة لانه يعقل اي يمسك اي يمسك الجاني عن سفك الدم
لا دية وجبت بنفس القتل كمقتل شبه العمد والخطا يكون على العاقلة اي
عاقلة القاتل قوله بنفس القتل احتراز عن الدية التي تجب عند تعذر القصاص
كقتل الاب ابنه ومن التي تجب بالاقرار والصلح ان فيهما تجب الدية على القاتل
وهي اي العاقلة اهل الديوان وهم الجيش الذين كتب اسماءهم في الديوان وهي
المريدة من دوّن الكُتُب اذا جمعها هذا عندنا وعند الشافعي الدية على
اهل العشيرة ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين من وقت
القضاء لان وقت القتل العطاء اسم لما يخرج للمرتزق في مزيت المال في السنة مرة
او مرتين والرزق ما يخرج له كل شهر وقيل ما يعطى يوما بيوم وفي القدوري
العطية للقاتلة والرزق للفقراء فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او
اقل منه اخذ الواجب منها هذا اذا كانت العطايا للسنين المستقبلة بعد
القضاء بالدية حتى لو اجتمعت العطايا في السنين الماضية قبل القضاء خرجت
بعد القضاء لا يؤخذ منها والمراد من ثلاث سنين ثلاث اعطية حتى لو اعطي لها
في سنة واحدة ثلاث مرات للمستقبل بعد القضاء يؤخذ منها كل الدية ثم
اذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة ولو كان عاقلة ٢٢
الرجل اصحاب الرزق يقضي بالدية عليهم في ارزاقهم في ثلاث سنين في كل
سنة الثلث ثم ينظر فان كان ارزاقهم تخرج في كل سنة فكلما خرج رزق
يؤخذ منه الثلث وان كانت تخرج في كل سنة اشهر وخرج بعد القضاء يؤخذ
منه بقدر من الدية وان كانت تخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصته
من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء

بيوم او اكثر

بيوم او اكثر يؤخذ من رزق كل شهر بحصة الشهر وان كانت لهم ارزاق في كل شهر
واعطية في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطاياهم دون ارزاقهم وان تركت
القاتل وديوانيا فعاقلته قبيلته اي عشايره واقاربه تقسم الدية عليهم
في ثلاث سنين بأن لا يؤخذ من كل واحد من عشيرته في كل سنة الا ربع
او ربع وثلث درهم فلم يزد على كل واحد من عشيرته من كل الدية
في ثلاث سنين على اربعة دراهم وثلاثة كذا ذكره في المبسوط وذكر القدوري
في مختصره تقسم عليهم في ثلاث سنين لا بزاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة
وينقص منها هذا يشير الى انه يزاد على اربعة في كل الدية والصحيح هو الاول
فان لم يتسع القبيلة كلهم اي ما ذكرنا من قسمة الدية عليهم فان كانوا قليلا
فلهم اقربهم العصبات بل نسبا على ترتيب العصبات الاخوة ثم ابناءهم ثم
الاعمام ثم ابناءهم وما الابا والابناء تقتل بد خلوت وقيل لا بد خلوت وعلى هذا
حكم اهل الديوان اذا لم يتسع لذلك الديوان ان يضم اليه اقرب الديوان
نصرة ثم الاقرب فالاقرب وهذا عندنا وعند الشافعي ما يقضي به كل واحد
منهم لا يكون اقل من ثلث دينار لان الواحد الجواب انها يستثنى في حق الغزي
لان العرب حفظوا انسابهم ما امكنهم ايجاب العقل الى اقرب القبايل من حيث
النسب اما في حق العجمي فلا يستقيم لان العجم قد ضيعوا انسابهم فلا يمكننا ايجاب
العقل على اقرب القبايل فبعد ذلك اختلف المشايخ وقال بعضهم يعتبر
الحال والاقرب فالاقرب وقال بعضهم يجب الباقي في مال الجاني اذا كان القاتل احدهم وهو
فيما يوجب مالا سواء كان عاقلا او صبيا او مجنونا وقيل لا يدخل الارجل والصحيح
قول الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ويعقل
اي يعقل عن مولى الموالات مولاه وقبيلته وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ولا
تعقل عاقلته جناية العبد وجناية العبد حتى لو جنى عبد على حر خطأ فقضى عليه بالمال
او قتل رجلا عمدا فعفى ولي المقتول عن موجب الجناية الصحيح فيما اعترف به
المولى يتعلق برقبة العبد ان شاء الا ان يفديه المولى بالاقل من قيمته
الا ان يصدق العاقلة المولى في الزيادة على قيمته فحينئذ يلزمهم الاقل
الواجب على جانبة العبد ولا يتعلق برقبة العبد ولا يشارك المجني عليه في رقبته
ولا يعقل عاقلة المولى عن عبد المولى ولا عاقلة عبد عن المولى في ماله

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)